نـــــــص ردن

طنطل سياسي

■ علاء حسن

يوم الاحد الماضي ، وبعد مقتل واصابة عشرات المدنيين نتيجة تنفيذ سلسلة انفجارات شهدتها العاصمة بغداد ، اطل احد اعضاء ائتلاف كبير مشارك في الحكومة عبر شاشة احدى "الفضائيات الحزبية" ، وبين اسباب تراجع الملف الامني بابعادها السياسية كما قال ، باتساع الخلاف السياسي بين الاطراف المشاركة في الحكومة ، وتركها البعد القانوني والدستوري ، وهذا العضو الذي يكرر مفردة البعد في الجملة الواحدة اكثر من مرة ،اتهم البعد الاقليمي بزعزعة استقرار الاوضاع الامنية ، لان هناك جهات تحاول اثارة الفوضى السياسية من خلال مطالبتها بسحب الثقة عن النائب الثالث لرئيس الجمهورية خضير الخزاعي ، فاثر البعد السياسي على البعد الامني .

من حق عضو الائتلاف الدفاع عن زعيم حزبه ومن حقه ايضا ان يفسر الاحداث كما يراها بابعاده هو ، وبتصريحه الاخير وجد حلا للمشكلة الامنية المستعصية في العراق ، واذا كانت المسالة تتعلق بالاعتراض على الخزاعي فالعراقيون على استعداد لجعله رمزا وطنيا ، ويستحق ان يكون رئيسا للجمهورية او الوزراء او الامين العام للامم المتحدة ، مادام الاعتراض على منصبه هو السبب في الاضطراب الامني ، ومسلسل التفجيرات اليومية ، وحوادث الاغتيال بكاتم الصوت والعبوات اللاصقة .

الفضائية التي نقلت تصريح عضو الائتلاف لم تعلق على حديثه ، وكانها مؤمنة بما قاله ، وربما ستعتمده خبيرا ستراتيجيا ، خصوصا انه فشل في الوصول الى مجلس النواب ، وعرف في الدورة التشريعية السابقة بالدفاع عن وزير التجارة الاسبق عبد الفلاح السوداني المتورط بملفات فساد ، والغريب في تصريح العضو انه يصدق ما يقول ، ويتصور بان الاخرين يصدقون تصريحاته بكل ابعادها ، وكان الاجدى بزعيم حزبه او ائتلافه ان يمنعه من التصريح ، لانه ومن دون ان يدري اعطى صورة واضحة لصورة السياسي "الخردة" وهؤلاء فرضوا انفسهم وتصدروا المشهد السياسي ، وبعضهم حصل على مقعد في البرلمان ، ومناصب في الدولة ، علما ان عضو الائتلاف الكبير طرح نفسه مرشحا لوزارة سيادية ، وعندما فشل في مسعاه للحصول على المنصب غادر العراق متوجها الى مقر اقامته في احدى الدول الاوربية ، ثم عاد حاملا معه حلا سحريا للمشكلة الامنية .

من مآثر هذا العضو عندما كان نائبا دفاعه المستميت عن قرار تمليك عقارات المنطقة الخضراء لشاغليها ، وله موقف معارض من تخفيض رواتب اعضاء مجلس النواب ، لان البعد الانساني في هذه القضية يتطلب منح النائب امتيازات مالية تساعده في اداء مهماته .

وبمراجعة لنتائج الانتخابات التشريعية حصل العضو على ٧٢ صوتا في محافظة جنوبية ، وكان يأمل ان يصل الى البرلمان عن طريق المقاعد التعويضية ، او شغله المقعد بديلا عن نائب اخر حصل على منصب وزاري ، ووجوده في العراق هذه الايام يرجح احتمالات حصوله على منصب رفيع ، لان الرجل بكل ابعاده مؤهل فعلا لبناء دولة المؤسسات ، واعادة البنية التحتية المدمرة ، وهو يستحق على تصريحه الاخير منصبا امنيا ، لكونه العراقي الوحيد الذي شخص اسباب المشكلة الامنية ، ويمتلك بمفرده الحلول السحرية لانقاذنا من المفخخات والعبوات والكواتم .

معظم العراقيين من الجيل السابق يعرفون "الطنطل" ويعتقدون بان الابتعاد عن شره يكون بحمل قطعة حديد ، ومع وجود اعداد كثيرة هذه الايام من "الطناطل" الذين دخلوا المعترك السياسي من بوابة القائمة المغلقة ، بات من الضروري ان يحمل العراقيون "حديدة" لكن المشكلة التي ستواجههم ان هذا السلاح البدائي ليس باستطاعته طرد "الطناطل" الذين اصبحوا زبائن للفضائيات ، وفي كل لحظة يطل احدهم ليطرح اراء خرافية ، وحينما تحاول رمي الحديدة ، تخشى على جهاز التلفزيون ، وتستجيب لنصيحة ام الجهال لتغيير القناة لمشاهدة فلم كارتون هو الاخر يعرض قصة طنطل اصبح ملكا في مدينته ، وامر بابعاد الحديد عن مملكته ، وحرم استخدام المسامير في دق النعلجة .

لجنة الخدمات البلدية في مجلس بابل:

نقص الخدمات بسبب قلة الآليات وتقادمها

□ بابل / إقبال محمد

ناقشت لجنة الخدمات البلدية في مجلس المحافظة ومدراء الدوائر البلدية خطة عمل مشتركة لغرض القيام بالإعمال البلدية وكذلك تم مناقشة التحديات والصعوبات والمشاكل التي تواجه العمل البلدي في مختلف أقضية ونواحي المحافظة.

وقال نائب محافظ بابل صادق المهنا للمدى أمس "تمت مناقشة الواقع الخدمي لبلديات المحافظة ومشاكله ومعوقاته وما نستطيع إن نقدمه من اجل النهوض بالواقع الخدمي هناك معوقات في موضوع التنظيفات والآليات والطمر الصحي وكذلك لدينا مشاكل حول عمال التنظيفات لأنهم عمال وقتيون وبالأجور يومية لذا نطلب من وزارة البلديات إن تقدم الدعم من آليات لكافة بلدياتها ونحن كمحافظة خصصنا مبالغ كثيرة من تنمية الأقاليم لشراء آليات والمعدات ومعامل الإسفلت وتناكر وغيرها، إلا أن هناك مشكلة كبيرة هي مشكلة الطمر الصحي في الصياحية والنيل اخذت ابعادها البيئية واصبحت مضرة بالمواطنين لأنها قريبة من سكن المواطنين والكل يعلم ان المسافة بين اماكن الطمر الصحي والأماكن السكنية لا تقل عن أربعة كيلومترات.

ومن جانبه قال نائب رئيس محافظة بابل منصور المانع ان المجلس اخذ على عاتقه تقديم الخدمات البلدية في المحافظة واليوم (أمس) عقدنا اول اجتماع للجنة جديدة متخصصة بالواقع البلدي واستمعنا إلى آراء ووجهات نظر مدراء البلديات وسنخرج بتوصيات سيتم ادراجها ضمن خطه المجلس لتنمية الاقاليم عام ٢٠١٢ لان العمل البلدي عمل مهم وجوهري لرسم جمالية المدينة وملامحها، مؤكدا أن هناك مشاكل عديدة في التنظيفات والطمر الصحي ومشاكل اخرى في التخطيط العمراني في الضواحي والأقضية يجب ان نعمل من الان بتخطيط متوازن وخطة عمل لتنظيم واقع الخدمات البلدية.

إلى ذلك قال نائب رئيس الخدمات في مجلس المحافظة محمود المرشدي إن أول مشكلة تواجه المحافظة هي قلة الآليات وقدمها، وهذه تسبب نقص الخدمات ومع ذلك فهناك جهود مكثفة من قبل كوادر البلديات لزراعة الجزرات الوسطية والحدائق وبإمكانات بسيطة وكذلك خدمات التنظيف، وأكد المرشدي عدم وجود تعاون من قبل بعض مدراء الدوائر والمهندسين لان البعض منهم ومن خلال متابعتنا الميدانية لا يعملون بجدية حقيقية ووجودهم داخل دوائرهم هو إسقاط للوقت والحضور واخذ الراتب وطلب منهم جميعنا ان يعملوا من اجل المحافظة وتقديم أفضل الخدمات لها.

اما مدير بلديات بابل المهندس عبد الحسين هادي فقد أكد أن دوائر البلديات تعمل بالممكن والموجود لديها، وقد حققنا جملة مشاريع كبيرة في المحافظة وبشكل مكثف حيث بدأنا بردم المستنقعات وفتح العشرات من الطرق والأحياء، وأنشأنا متنزهات وحدائق خضر، وبين أن "المجلس وعدنا بتجهيز البلديات بكميات كبيرة من الحصو الخابط والجلمود لاكمال ورصف الطرق الترابية التي تم فتحها ولكن لاسف لم نحصل على أي شيء من هذا ونتمنى من مجلس المحافظة ان يسرع بتجهيز بلديات المحافظة بالاليات التخصصية من اجل مصلحة المواطن".

وفي سياق متصل أعرب مدراء الدوائر على ضرورة الاهتمام بالدوائر البلدية وتجهيزها بالآليات المتخصصة والسيارات القلابية وتناكر المياه من اجل تقديم أفضل الخدمات، كما طالبو بحل مشكلة الطمر الصحي.

ومن جهة ثانية، ومن اجل تقديم أفضل الخدمات الطبية والصحية لأبناء مدينة الحلة افتتح وكيل وزير الصحة خميس السعد مستشفى النور للأطفال في الجانب الصغير للمدينة وبحضور الحكومة المحلية والنائب هيثم الجبوري، وقال وكيل وزارة الصحة إن انجاز هذا العمل وخلال فترة قياسية جاء بجهود الحكومة المحلية وصحة بابل ووزارة الصحة وهذا الانجاز سيقلل العبء عن بقية المؤسسات الصحية، وخاصة هو مستشفى تخصصي للأطفال والمحافظة تحتاج لهكذا مشروع وستقوم الوزارة بدعم هذا المستشفى بالأجهزة والمستلزمات الطبية والكوادر الطبية والأدوية، مبيناً إن هناك مشروعا ضخما يجري العمل فيه بالمحافظة وهو بناء مستشفى جديد وبسعة ٤٩٦ سريرا، وكذلك هنالك العشرات من المركز الصحية والمراكز التخصصية التي أعطت الوزارة الموافقة على إنشائها من اجل تقديم الخدمات الطبية والصحية وكذلك ستقوم الوزارة أيضا بتزويد المستشفيات والمراكز التخصصية بالأجهزة الطبية الحديثة التي استوردت مؤخراً، وأشار محافظ بابل محمد علي المسعودي إلى أن الخدمات الصحية والطبية هي من أهم الخدمات التي يجب أن نوفرها ونقدمها لأبناء المحافظة، لان الواقع الصحي للمحافظة لا يلبي الطموح ولازلنا نحتاج إلى الكثير من المؤسسات والخدمات الصحية، لان المواطن يعاني كثيرا للحصول على الخدمة الطبية المتطورة، لذا نراهم مسافرين إلى خارج العراق ويصرفون العملة الصعبة مع علمنا انه لديهم كفاءات وخبرات تفوق التي توجد خارج العراق لكن عدم توفر المؤسسات والأجهزة الطبية الكافية يحول دون ذلك.

إن هذا المستشفى سوف يقدم خدمة كبيرة لأبناء المحافظة، خصوصا لمنطقة الصوب الصغير، حيث تعاونت الحكومة المحلية ودائرة صحة بابل من اجل افتتاح هذا المستشفى المخصص للأطفال، مؤكدا أن هذه البناية تعود للإدارة المحلية، وكان الرأي أن تنتقل فيها دائرة العقود والقانونية في ديوان المحافظة لأن مبنى المحافظة مزدحم، ولكن آثرنا أن تكون هذه البناية مستشفى للأطفال، وسنعمل على تقديم كل الجهد والخدمات لها، وقال مدير عام صحة بابل الدكتور محمود عبد الرضا إن مستشفى النور للأطفال يتسع لمئة سرير يعتبر من أهم الانجازات لوزارة الصحة لهذا العام وهو مستشفى تخصصي للأطفال ويقدم خدماته لأكثر من ٢٥٠ ألف نسمه في منطقة تخلو المستشفيات لذا معدا مرجان التخصصي جاء افتتاحه لإكمال الخدمات الطبية والصحية لمنطقة الصوب الصغير وسنقوم بالكمال جميع أثاثه وأجهزته الطبية خلال الأيام القليلة القادمة.

حملة لتبليط الشوارع

بساتين النخيل في خانقين تشكو الجفاف.. والأشجار تخلو من الثمر

□ ديالى /آكانيوز

تعاني بساتين النخيل في قضاء خانقين من الجفاف الذي أدى إلى انتشار العديد من الأمراض والآفات الزراعية في أرجائها.

وفي ظل غياب الدعم الحكومي للزراعة في خانقين بات الفلاحون والمزارعون يعانون من مشاكل عدة أصبحت تهدد الواقع الزراعي في القضاء فضلاً عن جفاف نهر الوند الذي أدى أن تفاقم هذه المعاناة.

وقال الفلاح جبار ولي من قرية علياوه إن "من أهم أسباب تردي الزراعة في خانقين هو جفاف نهر الوند وانخفاض مناسيبه". ويمتلك العراق اليوم ١١ مليون نخلة وتسعى وزارة الزراعة إلى الوصول إلى ٣٠ مليون نخلة خلال السنوات العشر المقبلة.

وأضاف ولي أن "الزراعة في خانقين بحاجة إلى دعم من الجهات المسؤولة فضلاً عن توفير المستلزمات الخاصة بالزراعة مثل الأسمدة والمبيدات ومستلزمات الحراثة وغيرها التي هي في غلاء مستمر". واوضح أن "أشجار النخيل تعاني من الأمراض والآفات الزراعية مما أدى إلى أن أكثر الأشجار لا تحمل الثمار وحتى إن حملت فأنها تكون رديئة بسبب نقص المياه".

وكانت الحكومة السابقة قد أطلقت مبادرة شاملة للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد في تموز ٢٠٠٧، وتحدد سقفا زمنيا قدره عشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية. وتشمل المبادرة، من بين أمور أخرى، دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية واستصلاح الأراضي وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الإستراتيجية بأسعار السوق ومراقبة الأمراض الحيوانية والزراعية وتقديم المعونات المالية للفلاحين والمزارعين. ومن جانبه قال المواطن حميد علي وهو صاحب إحدى البساتين إن "الزراعة في خانقين لم تعد مثل السابق"، عازياً السبب إلى هجرة الكثير من مزارعي القضاء نحو المدن. وتابع علي بالقول إن "الدولة لا تدعم الفلاح"، مبيناً أن "جفاف نهر الوند المستمر قد شجع على ترك مزاولة الزراعة في قضاء خانقين".

موضحاً أن "هناك سلعا ومواد غذائية وخضراوات وفواكه تدخل من إيران إلى خانقين وتنافس أسعار المواد المحلية أو تكون اقل سعرا منها وهذا له تأثيرا جدا كبير على الإنتاج الزراعي في خانقين".

ومن جانبه قال رئيس جمعية الفلاحين في خانقين وليد ياور ان "الفلاحين في خانقين في وضع متردٍ وبحاجة إلى دعم معنوي ومادي ونحن لا نحصل على الدعم إلا من قبل حكومة إقليم كردستان العراق".

وأوضح أن "أشجار النخيل منذ سقوط النظام السابق ولحد الآن لم تكافح لوقايتها من الأمراض والآفات التي تصيبها"، مبيناً "نحن بصدد مناشدة الإقليم من اجل إرسال طائرات لمكافحة الآفات التي تصيب أشجار النخيل".

ودعا ياور الحكومة إلى توفير القروض للفلاحين "من اجل حفر آبار ارتوازية لمعالجة مشكلة الجفاف من المصرف الزراعي"، مستدركاً "ولكن حتى هذه الخطوة لم تتخذ من قبل الحكومة لحل هذه الأزمة".

وأعلنت الهيئة العامة للنخيل في ٢١ تشرين الثاني الماضي عن وضع خطة لتوسيع الزراعة النسيجية للنخيل في البلاد تستمر لعشر سنوات مقبلة. وتنفرد محافظة البصرة بوجود أكثر من ٣٥٠ نوعاً من التمر بين التجاري الذي يصدر إلى الدول مختلفة من العالم، كالحلاوي والساير والزهدي والخضراوي وأصناف أخرى تنتج للسوق المحلية أو باعتبارها أعلافا حيوانية.

نخيل

التأمين الوطنية في كربلاء:

أمنّا ٦٠٠٠ سيارة.. وندعو إلى تأمين زوار المراقد

□ كربلاء / نون

من أجل تسليط الضوء على ثقافة التأمين المتدنية المستوى، وسط شرائح مختلفة من الشعب العراقي عموماً ومن ضمنهم أهالي كربلاء، وللوقوف على أهمية التأمين في حياة الفرد والمجتمع عموماً، والتعرف على طبيعة المشاكل التي مازالت تعترضه، وتقف في طريق نموه وازدهاره.

واستهل عبد الحميد الياسري مدير شركة التأمين الوطنية في كربلاء قائلاً: أنه من حق أي مواطن أن يتقدم للشركة للتأمين على نفسه من خلال حصوله على وثيقة تأمينية سواء كانت لحياته أو لمنزله أو للمحال التجارية التي يمتلكها من الحرائق، وكذلك تأمين الأسرة وممتلكاتها من الحريق أو السرقة عبر إجراء جرد بالمحتويات، ليكون لدى الشركة تقرير مفصل بقيمة المنزل أو غيره، ويكون الاشتراك بالتأمين عبر تسديد مبلغ سنوي يقدم للشركة، فتدفع للشخص المؤمن عند الإصابة بضرر معين وفق ما تم الاتفاق عليه حسب قانون التأمين.

موضحاً: "إن التأمين يعدّ من الأمور المهمة، والواجب توفرها عند الشروع بأي عمل ومشروع، ليتم الضمان من خلاله على المشروع وحياة العاملين فيه، عبر تقديم معلومات مبسطة بجرد يتيح لشركة التأمين معرفة المؤمن عليه سواءً كان تأمينا على الحياة أو الأسرة أو غيرها من المحفظات التأمينية التي تصل إلى(٧٢) محفظة.

و قال الياسري: هناك شركة التأمين الوطنية، وشركة التأمين العراقية التابعة لوزارة المالية العراقية، وهناك تعاون مع شركة إعادة التأمين العراقية في بغداد، والتي عملها يتلخص بتأمين الأموال الكبيرة والإشراف على عمل التأمين في العراق، وتتعامل مع الأموال الضخمة من خلال تعاونه مع مجمع التأمين العالمي بسويسرا والذي يفوق قدرة شركاتنا المحدودة.

ويتابع الياسري حديثه عن التأمين في المحافظة وعن وعي المواطن العراقي وثقافته بتأمين حياته وممتلكاته بوصفه قائلاً: "إن الأمور تبدو مأساوية، والسبب فيها يعود إلى تدني الوعي التأميني لدى المواطنين، متناسين أهميته كرافد اقتصادي مهم يدعم الأسرة وصاحب المحل عند أصابته بخطر معين، و من جملة الأسباب التي أدت إلى عزوف المواطن عن فكرة التأمين هي الضعف الإعلامي الذي يعيشه العراق والذي من شانه أن يروج إلى مبدأ التأمين وفوائده، وكذلك وعي المواطن غير المسؤول تجاه تأمينه لحياته والتي باتت من الأمور المهمة والحضارية المنتشرة في كافة البلدان المتحضرة".

مبيناً "أن الشركة تمتلك مجموعة من الخبراء تعمل على تقييم الإضرار في حال حدوث ضرر في محل أو منزل أو آلية مؤمنة لديها، وإن شركاتنا لم تتأخر عن تسديد ما عليها من التزامات للمواطنين، ولكن المشكلة تكمن في عدم توفر إثباتات الحدث، للوقوف على قيمة التعويضات التي يستحقها المتضرر، سواء كان صاحب محل أو منزل أو آلية".

وبخصوص مسعى شركة التأمين ونشاطها في مسألة توعية المواطن أشار الياسري إلى "إن الشركة أقامت ندوات توعية للمواطنين والأكاديميين حول مبدأ التأمين، فقد عقدت ندوات في جامعة كربلاء تهدف للتعريف بمبدأ التأمين وأهميته، وإنه من الوجوه الحضارية التي يجب أن تتمتع بها الأسرة العراقية والمواطن، كما وتم عقد ندوة في مديرية الزراعة والشرطة والتربية، ولكن لم يتم تحقيق أي شيء ملموس، والسبب في وعي المواطن، وهناك المؤسسة ذاتها التي تصف عملية الاستقطاع السنوي بأنها ليست من صلاحياتها وهي عملية طوعية خاصة بالموظف ذاته،علماً إن قيمة الاستقطاع السنوي تصل إلى "٨٠٠٠" دينار بالنسبة للموظفين في وزارة التربية، والتي تكفل له مبلغاً قدره مليون دينار عند وفاته طبيعياً، و(٢) مليون عند وفاته نتيجة لحادث معين، كما وتوفر الشركة راتب شهري على مدى خمس سنوات عند التقاعد من وظيفته الحكومية".

ولفت الياسري "إلى إن الشركة أمنت على ما يصل إلى" ٦٠٠٠" سيارة وزعتها الحكومة المحلية في كربلاء للمواطنين والموظفين.. كما وهناك تأمين على القروض المقدمة من قبل مصارف الدولة، إن عملية التأمين هي لصالح المواطن ذاته، لكن المشكلة تتلخص في إن النسبة الأكبر من المواطنين لا يفقهون أهمية لهذا الجانب، وهناك للشركة دور في الاستثمار حيث تقدم الشركة قروض ميسرة للمواطنين والموظفين، وتدعم المشاريع الصناعية والتجارية، لكن هذا العمل يبقى دون مستوى الطموح، لأن ما تملكه الشركة من أبنية ومواقع هي محدودة جداً وقديمة، بالإضافة إلى ذلك فان العمل يتم بالتنسيق مع مقر الشركة الوطنية العامة في بغداد وانه لا صلاحية لها في العمل بالمحافظة".

واختتم (عبد الحميد الياسري) مدير شركة التأمين الوطنية في كربلاء حديثه قائلاً: إن الشركة قدمت مشروعاً ودراسة مفصلة تتعلق بتأمين الزائرين الذين يفدون إلى كربلاء وإمكانية تأمينهم حول الحوادث والخطر والحياة، ولكن لم نحصل على نتيجة بالرغم من وجود مكاتبنا التأمينية عند المداخل الحدودية، إذ طالبنا بضرورة تأمين الزائرين عبر المتعهدين السياحيين والشركات السياحية ولكن لم تلق أي أهمية، كما وأكدنا على إن تكون جباية مبلغ التأمين مستقطعة من أصل قيمة الدخول إلى المحافظة..وان سبب غياب شركة التامين الوطنية عن الساحة في كربلاء وعن مؤسسات الدولة يعود إلى عدم تفاعل الدوائر العاملة في المحافظة معنا، وانه لا دعوات مقدمة للاشتراك في الخطط التي توضع والمشاريع التي تنفذ من اجل التامين، ان التامين في كربلاء من الأمور المنسية وانه لولا توزيع السيارات على المواطنين بالتقسيط ما كان للمصارف والشركات أن تتعامل معنا، لذا يجب زيادة الكوادر العاملة في شركة التامين من اجل توسيع الانتشار على كافة المؤسسات والمواطنين، وهذا من مسؤولية وزارة المالية والحكومة التي لم تشرع لحد الآن بتوفير فرص العمل للشباب الجدد.

يذكر إن شركة التأمين الوطنية تأسست بموجب القانون رقم (٥٦ لسنة ١٩٥٠) وعند صدور قانون الشركات العامة حدد من خلاله طبيعة عمل ونشاط شركة التأمين، لتشمل التأمين البحري وتأمين الحرائق والحوادث، كما وهناك تأمين على السيارات، والتأمين الزراعي والهندسي والتأمين على الحياة، وإن للشركة (١٣) فرعا موزعا على كافة أنحاء البلد، ويرتبط بهذه الفروع (٤٠) مكتبا، و تمتلك الشركة خبرات متطورة جدا، وتقدم الخدمات للمواطنين ولممتلكاتهم.

التأمين على السيارات

من المحافظات

بابل:

تحذير من قلة العاملين في الكهرباء

حذرت لجنة الخدمات في المجلس البلدي لناحية القاسم من انهيار كامل لشبكة الكهرباء في الناحية وذكر عضو اللجنة صبيح مهدي كاظم إن قدم الشبكة وقلة العاملين والآليات في دائرة كهرباء الناحية ستعجل منت انهيار المنظومة الكهربائية عند هبوب أي عاصفة مماثلة لما شهدتها الناحية قبل فترة، وأضاف أن المنظومة أصيبت بنسبة ٧٠٪ خلال تلك العاصفة، مؤكدا أن دائرة كهرباء القاسم تعجز عن إيفاء التزاماتها مع المواطنين والخاصة بتصليح العطلات بسبب قلة العاملين في الدائرة واغلب الموجودين هم من كبار السن بالإضافة لقلة الآليات وازدياد نسبة المشتركين في الشبكة.

ذي قار:

٣٥ مخالفة للمطاحن

رصدت المديرية العامة لتصنيع الحبوب فرع ذي قار أكثر من ٣٥ مخالفة لدى أصحاب المطاحن ووكالات التوزيع، وقال مدير الشركة المهندس رافد محمد منخي إن فرق المراقبة ومتابعة عمل المطاحن استطاعت رصد أكثر من ٣٥ مخالفة للمطاحن ووكلاء توزيع الطحين تمثلت في رداءة نوعيته أو عدم النظافة الكافية للمطحنة.

وتابع، هناك لجان رقابية تقوم بمتابعة عمل المطاحن في المحافظة ووكلاء التوزيع وخصوصا المناطق البعيدة كسيد دخيل والجبايش والحمّار، من خلال سحب نماذج من كافة الوكلاء ومطابقتها مع نوعية الطحين الموجودة.

مؤكدا إعادة ٢٤ سيارة محملة بالطحين نتيجة رداءة النوعية، وتغريم أصحاب المطاحن لعدم التزامهم بالمواصفات المطلوبة.

كربلاء:

نفي وجود عراقيل تخص الزوار

نفى رئيس رابطة الفنادق السياحة في كربلاء ما تناقلته إحدى الصحف حول وجود عراقيل تخص دخول الزائرين الإيرانيين إلى كربلاء. وأكد محمد صادق الهر: "عن عدم وجود عراقيل تخص دخول الزائرين الايرانيين الى المدينة"

واضاف: "ان الاتفاق مع الجانب الايراني ساري المفعول بشكل عادي مبينا ان الزائرين الإيرانيين يتوافدون يوميا على كربلاء بشكل اعتيادي". وأشار إلى: "أن رابطة الفنادق وجميع أصحاب الفنادق في المدينة يرحبون بدخول الزائرين الى كربلاء المقدسة من جميع الدول وبين: "أن عدد الزائرين الإيرانيين حسب الاتفاقية المبرمة مع الجانب الإيراني يتراوح بين (٢٥٠٠-٣٠٠٠) آلاف زائر يوميا وهذا العدد يقل او يزداد حسب الظروف الجوية او وجود امتحانات وغيرها".

وشدد على: "ان الزائرين الإيرانيين يدخلون الى كربلاء بشكل طبيعي ضمن الآلية المتفق عليها بين الجانبين وتسير الأمور بشكل عادي".